الجلسة الثالثة: مستقبل حركة فتح

رئيس الجلسة: هديل قزاز: منسقة البرنامج في مؤسسة هينرخ بول/
باحثة في مجال التنمية

أعتذر في البداية نيابة عن الأستاذ أحمد غنيم لعدم تمكنه من المشاركة في هذه الجلسة، بسبب المرض.

لقد فكرت بمضمون هذه المقدمة كتمهيد للجلسة، ولكنني شعرت بقدر كبير من الحيرة إزاء موضوع يتعلق بحركة «فتح»..

فعلى الصعيد الشخصي، أنتمي إلى جيل كبر مع مسيرة «فتح» في مراحل مختلفة، وهي مسيرة تعني الكثير بالنسبة لنا، تماما كما كانت الكوفية تعني الكثير..

وخلال هذه المراحل، عشنا نجاحات واحباطات، وشعرنا بإخفاقات، وبالهزيمةأحياناً، وبالنصر أحياناً أخرى.. وكان الحديث ربما عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبالذات لغير المسيّسين باتجاه سياسة معينة، يبدو كأنه حديث عن «فتح»، ففي أحيان كثيرة اختزلت المنظمة بأكملها في الفيصل الأكبر والمهيمن..

وفي الواقع، لا أدري في كثير من الأحيان إلى أية درجة يمكن الحديث عن أزمة «فتح» بمعزل عن الحديث عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، أي أن الحديث عن اشكاليات «فتح» هو حديث عن الاشكاليات القائمة في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني. ولذلك، أشعر بحماس كبير للاستماع في هذه الجلسة إلى وجهتي نظر مختلفتين ربما في النظر إلى حركة «فتح»، من قبل كل من الأستاذ فيصل الحوراني والنائب دلال سلامة.

الورقة الأولى: « هل يمكن اصلاح فتح »

فيصل حوراني: كاتب وصحفي

في إجابته على هذا السؤال الكبير يستحضر الكاتب والمؤرخ فيصل حوراني العناوين الأبرز للحل أو ما يسميه هو «ظاهرة الفساد التنظيمي» في الحركة الأكبر والأهم في المشهد السياسي الفلسطيني: انحلال البنية التنظيمية، غياب التراتبية، غياب الانتخابات الدورية، تطعيم نتائج أية انتخابات، التي هي قليلة ومتباعدة، بالتعيين، غياب العلاقات التنظيمية التي تنشئ السمات المشتركة وتصونها، استقطاب الولاءات بالاستزلام الشخصي لذوي النفوذ وتحديد حجوم الاستقطاب، بما يوفره هؤلاء من منافع شخصية للذين يوالونهم، انفلاش جسم «فتح» وامتداده دون قواعد أو ضوابط أو حتى حدود معروفة، بهوت السمة الجمعية لكل مركز قيادي، خصوصاً المركز القيادي الأعلى الذي غابت عنه إمكانية تداول المواقع وآل النفوذ فيه إلى بضعة أشخاص، وكاد ينحصر في شخص واحد، غياب تقاليد المراجعة والمحاسبة وأي شيء من هذا القبيل.

ولا يخفي حوراني الصعوبات التي يواجهها في الإجابة على سؤال من هذا النوع، ومنها أن :أدبيات «فتح»، هذه التي تتضاءل بمضيّ الوقت وتكاد تضمحل، لا تعالج موضوع الفساد والإصلاح إلا إذا تعلق الأمر بالهجوم على الخصوم الذين يوجهون التهم، أو الإشادة بالمزاعم الإصلاحية، فنحن محرومون، إذاً، من معرفة رأي «فتح» الرسمي في هذا الموضوع، أما ما نقع عليه فنتف من آراء غير رسمية تظهر في واحد من مجالين: كتابات فتحاويين أو فتحاويين سابقين اشتكوا الفساد، وهي كتابات قليلة لم يرتق أي منها إلى مستوى البحث الشامل؛ وأحاديث المجالس، هذه التي تتداول حكايات الفساد والفاسدين فتتندر أو تنتقد ولا ترتقي إلى مستوى المعالجة التي تضيء الموضوع، والمجالان كلاهما لا يقدمان للبحث إلا التأكيد على أن الظاهرة انتشرت وأزمنت كما ينتشر ويزمن مرض عضال.

يبدأ حوراني في الإجابة على السؤال بـ : رصد مجالات الفساد في فتح، وأعراضه، حتى يتبين لنا ما الذي يحتاج إلى إصلاح، وكيف يمكن إصلاحه، وهل الإصلاح في المتناول.

وفي هذا السياق يخالف حوراني رأياً شائعاً معتبراً أن :الفساد ليس فساد الذمم أو الفساد المالي وحده، وكلما تعلق الأمر بأطراف ناشطة في الحياة العامة، فإني أضع الفساد السياسي في مقدمة الأدواء.

ويعتبر حوراني الفساد السياسي أبا لكل فساد وأمه، بما في ذلك فساد الذمم، ويقول إن الفساد السياسي في «فتح»، كما هو في الفصائل الأخرى، ناجم من أسباب عميقة ذات صلة بالبنية الاجتماعية التي أفرزتها، وهو يمتد في مجالات عدّة يؤثر فيها ويتأثر بها.

الجلسة الثالثة: من اليمين: فيصل حوراني، هديل قزاز، دلال سلامة.

الفساد التنظيمي

يتناول حوراني الفساد التنظيمي الذي لحق بسلم القيم، فنحى الإيجابي وأحلّ السلبي، ثم يتناول فساد الذمم المستشري ويتساءل: هل كان للوضع أن يبلغ هذا الحد لو لم تكن السياسة التي تؤطره فاسدة؟

وفي تأثيره على المشهد السياسي برمته يقول حوراني ان الوضع التنظيمي هذا أفرزته سياسة يلائمها استبعاد أي تنظيم، فصار هو ذاته عقبة من العقبات التي تحول دون رسم سياسة مختلفة، سياسة يمكن حقاً نسبتها إلى فصيل وإكسابها شخصيته.

لهذا، يمضي حوراني في إجابته: فلا غرابة في أن السياسة تنسب في «فتح» إلى أفراد، مستذكراً ما يقال عن سياسة فلان أو سياسة علاّن، وجماعة فلان وجماعة علاّن أكثر مما يقال سياسة «فتح».

ويمضي قائلاً: ولا غرابة في أن تجهل «فتح» ما يرسمه هذا الفلان أو هذا العلاّن من قادتها إلا حين يجد هذا القائد أن من المفيد له كشف سياسته، ولا غرابة في أن استشراء هذه الظاهرة قد أدى إلى تغييب حضور الهيئات التي يفترض أن ترسم السياسة أو تفتيتها أو تغييب أدوارها أو تحويلها إلى أشكال يستهين معظم الفتحاويين أنفسهم بقراراتها.

ويرى أنه إذا كان هذا هو نمط السياسة الذي يخدم المتفردين الفتحاويين الكبار والصغار، فإنه هو ذاته النمط الذي أدى إلى الفشل تلو الفشل، وأوقع العمل الوطني في مطبّ تلو آخر.

ويعتبر فيصل حوراني فساد القيم الثمرة السوداء للفساد السياسي وقرينه التنظيمي.

ويشير هنا إلى الأهمية القصوى لتطبيق مبادئ الحركة السياسية في حمايتها، ما يعتبره غائبا في فتح.

ويقول: وحين يتوفر للأعضاء حق المساهمة في صنع السياسة واختيار قادتهم، وحين تتوفر سبل المراجعة والمحاسبة وتداول المواقع، وما إلى ذلك، ما يجعل أية حركة جسماً متماسكاً حول مبادئ، حين يتوفر هذا وذاك، يعلو شأن القيم الإيجابية وتضيق فرص الفساد ويتحصّن الأعضاء والحركة ضد نوازع الفساد.

ويحسم رأية: في «فتح»، انتهى الأمر إلى الافتقار المريع للبناء التنظيمي، للتماسك، للسمات المشتركة التي تجمع الأعضاء حول المبادئ، للانتخابات التي تضخ الدماء الجديدة، وتبيح تداول مواقع المسؤولية، بل افتقر الأمر لمعيار يمكن الركون إليه في تحديد من هو عضو فيها ومن ليس عضواً، من هو الملتزم بما لها من مبادئ ومن المتفلت، وتحولت المؤسسات التنظيمية، أو تحول ما بقي منها وهو قليل، إلى ألقاب تكاد تكون بغير محتوى،ألقاب يستفيد منها آخرون لمراكمة المنافع الشخصية، وتتوه الأغلبية.

ويعتبر فساد الذمم النتيجة المنطقية لتضافر أشكال الفساد الأخرى ذلك أن فساد هذه الأشكال واسع وعميق ومتواصل.

ويتساءل: أفليس من المنطقي، إذاً، أن تبرز ظاهرة فساد الذمم بأحط تعبيراتها، وهل ثمة ما هو أحط من السطو على المال العام أو الأملاك العامة لشعب موارده شحيحة وملكيته العامة أشح، بل هل ثمة ما هو أحط من إدارة الأعمال السوداء التي تطال قوت الجمهور ودواءه وحرياته.

«وأي غرابة بعد هذا في أن تنشغل الساحة بما هو متداول من حكايات الفساد بأكثر مما تنشغل بأي شيء آخر»٠ قال حوراني.

ولا يستبعد حوراني أن الفساد كامن وراء عدد لا بأس به من ظواهر الاستسلام ودعوات التراخي في وجه الاحتلال الإسرائيلي ومماألاة العدو، تماماً مثلما هو كامن وراء عدد لا بأس به هو الآخر من ظواهر الدوغمائية والتطرف والمتاجرة بالدم.

ويرى حوراني أن : إصلاح «فتح» يحتاج إلى جهد ينشئ لها تنظيماً متماسكاً، محدد المعالم، عصريّ السمات، محكوماً بنظم وقواعد تطبق على الجميع، في المستويات جميعها، دون محاباة، نظم وقواعد ديمقراطية في المقام الأول، تجيز المراجعة الدورية والمحاسبة والمثابرة كما تجيز التفاعل الخلاق للآراء والتداول المتواتر بانتظام لمواقع المسؤولية، واحترام الهيئات من كل مستوى، وكنس ما استشرى في جسم «فتح» عبر عقود مما هو مخالف لهذا.

ويقول إنه إذا وجد مثل هذا التنظيم، فسيكون عليه أن يصلح نهج رسم السياسات، فيحل محل النهج الذي استشرى خطره نهج يحرر السياسة من مضار التفرد وأسر المزاجية الشخصية والمؤثرات السلبية الأخرى، ويحرر «فتح»، خصوصاً، من التخريب الذي تلحقه الصراعات غير المبدئية بين الأفراد والشلل على مواقع النفوذ والنفع.

وإذا ما تحقق هذا فسيكون على«فتح» – يضيف حوراني– أن تكنس آثار ما أفسدته هي ذاتها في الساحة الوطنية بعامة، في منظمة التحرير وفي السلطة.

ويورد امثلة على ذلك منها: سيكون على«فتح» أن تعيد الاعتبار لوجود الهيئات الوطنية، التمثيلية والتنفيذية، وأدوارها في الحياة العامة، وللاتحادات التي جرى تدمير وجودها أو تفتيته أو تبهيت حضوره، كما سيكون على«فتح» المصلحة أن تعيد الاعتبار لنهج مشاركة الآخرين العمل الوطني..

يورد كل هذا، وهو تحت تأثير السؤال الكبير: هل ما زال في متناول «فتح» أن تفعل هذا الذي لا بد من استيفائه ، وهل بإمكان «فتح» أن تصلح حالها وتصلح ما أفسدته من حال الآخرين ؟

وفي معرض إجابته على هذا السؤال على هذا السؤال، يشير حوراني أولاً إلى أسبابه في اختيار كلمة لا :كي لا أعلل النفس بالأماني أو أسهم في ترويج الأوهام..

«وأول هذه الأسباب أن المطالبة بالإصلاح توجه إلى الحريصين على تحقيقه، وإن المندوب لتحقيق الإصلاح لا بد من أن يكون هو ذاته صالحاً، كما لا بد من أن يتمتع بالخبرة والذكاء وقوة العزيمة والاستعداد الهائل للتضحية»، يقول .

ويضيف: وإذا قال لي أحد إن أغلب ذوي النفوذ في »فتح« هم من هذا النوع وأقنعني بصواب قوله، فسأبدل إجابتي للتو وأجعلها الكلمة التي من ثلاثة أحرف ؟ أي نعم.

لكن ما دام الحال في «فتح» هو الحال الذي نعرفه، وما دام نفوذ المستفيدين من استبعاد الإصلاح هو الغالب، فمن العسير علي أن أسهم في ترويج أي وهم يقول حوراني.

لكنه يستدرك قائلاً « وإذا دار الحديث على أفراد أو نوى